

سنة ولو بعد فعل الظهر والاصح عليه الظاهر ولا يكفيه ظهروه الا ان كان فعله قبل فعل الجمعة  
والصحة المراد بما عدم المرض ونحوه من الاعذار المخصصة في ترك الجماعة كما يدل عليه كلام  
الشيخ في المرحوم وان شرطه فلهي عدم العذر كما قال المحقق والاستنباط ان كان الاولي ان  
يعبر بالاعتقاد بدل الاستنباط لان شرطه للوجوب وانما هو شرط للانعقاد الا ان يجاب  
بانه ارادة الاستنباط من الافاقه او بان المضموم فيه تفصيل بين المقيم والمسافر كما مر فلا يخفى  
الافتقار كما يفهم من الفتوى المسمى بالالف والشرايط وقوله كما في اصحاب اي للخب عليه  
وجوب معالمة منا فلانها في انها تجب عليه وجوب عقاب من الله تعالى فالمحقق عنه انما هو  
وجوب المبالغة في الدنيا لا وجوب المعاقب عليها في الدار الآخرة اصح اخرج المرتضى  
عليه وجوب معالمة بحيث نقول له اسم وصل والافه تنعقد به وانصح منه ما دام على  
حاله وصيبي اي ولو عجز وان وصحت عن الحزب ويخون وشك الخ عليه والنام في كركان  
غير المتفكر اما المتفكر فيجب عليه صلاة تظاهر وكذا التام ثم ان قام قبل دخول الوقت  
فلا تم عليه وان علم انه يستغرق الوقت ولو جمعة بما الصحيح ولا يلزم العضا فورا  
وان نام بعد دخول الوقت فان غلب على ظنه الاستسقاط قبل خروج الوقت فلا تم  
عليه ايضا واخرج الوقت لكنه يكره له ذلك الا ان غلبه النوم بحيث لا يستطعم  
وانما يدل على ظنه الاستسقاط انه يجب على من علم حاله ان يقاظة حتى لا يور فيها  
سبق فانه يندب ان يقاظة وزيق اي لنفسه ولا اشتغال بحقوق اليد عن التي  
اي والمراد من فديرق ولو معصنا ونكنا لانه عبد مابق عليه درهم واي اي ولو  
احتمالا فشملت الخبيث فلا تجب عليه الجمعة كما مر ومرضى ونحوه من كل معذور في حق  
يترك الجماعة كما يتصور هنا بخلاف ما لا يتصور هنا وهو الرجح الباردة لبلدا اما ما يفور  
هنا فكالم والرد والوصول والجمع والعطش والخوف كما معصوم من مال او عجز او وديت  
ولو غيره فيها والمقرر بخلافه عن الرفقة بخلاف الحود فلا تكفي هنا وان  
كفت في التيمم لا يفي بنية والعري والكل ذي ربح كرهه لم يقصد به اسقاطا وحاجة  
لكنه يتحقق بغيره من حرم نظره اليه وحلف بغيره عليه ان لا يخرج لحوق عليه مثلا ونقول  
الامام لم لا يصبر والاشغال بغيره حيث وتبينه واكراه الذي لا يضبط نطقه  
ويخشى منه تلويث المسجد والحسن الذي لم يقصر فيه واقفي الفتوى بان يجب الاملا  
لفعلها والا ذلك ما قاله الفزاري من ان القاضي ان يرى المصلحة فيهم منع والاطلقة  
ولو اجتمع في التمسك ليعون فمساعد الزمهم الجمعة وان لم يكن فيهم من يصلح للقائه  
بان

عليه

بان الحسن الحظية والامامة فويل ولهم من اهل البلد اقامة الجمعة لهم ام لا والظاهر ان ذلك  
كما قال بعض المتأخرين ويكون ذلك من المتعدد لمحاوثة وقد مر كوابق فان وجد ركوا  
للايقاظ ولو اديما وجبت عليه فتلزم شيئا وزعمنا ان وجد امر كوابقها بملك او  
احترام واعادة ولم يبق الركوب عليها كشيء المشي في الوصول ولا يجب قوله الموهوب عليه  
من المنة وقد قايده لا يمشي فلو وجد له زمته ولو باجرة مثل غيرها فان لم يجده لم يلزمه  
المحضور وان احسن المشي بالمصطفى لافاضل حتى لا يصحاحا لحدوث نوبة في الطريق  
فيقتصر بالوقوع فيها ثم ان كان قريب من الجام بحيث لا يفتقر بذلك وجبت عليه وحمل  
كون المريض ونحوه معذورا ان لم يجسر حمله ولا فيليس ان يصرف ان دخل وقتها ولم يزد  
ضرره بانقاره فعلا او اقيمت الصلاة ولم لا يضره قبل دخول وقتها ولو لم يحصل له  
ضرر وبعد دخوله وزاد ضرره بانقاره فعلا ولم يتم الصلاة فان اقيمت استنته الا  
نتم لو اقيمت وكان ثم شقة لا تختم إعادة فالمتقدم ان لا يضره ولو بعد تحريمه لكونه لا يضر  
بعد تحريمه الا لا يضره بعد اتمام الصلاة والمخشي والرحم ونحوه فلم لا يضره قبل  
احرامه بها من غير تفصيل والفرق بين نحو المريض وهو لا يرا المانع في نحو المريض شقة  
المحضور وقصره متحولا لها والممانع في هو لا صفات قايمة لا تزول بالمحضور ومن لم  
لا تلزمه الجمعة جعلت في ظهروه واظهارها الا ان يخفى عذره فيسبب اغماؤها لبلدا يتوهم  
الرجعة في صلاة الامام ومن لا يرحل من حال عذره الا فضل التحمل الظاهر ليعون فضله  
اول الوقت بخلاف من رجوع في العذره كعبد برحوالعق فانه يبين لنا ان ظهروه اليه  
قوات الجمعة واعلم ان كل من صحت من لا تلزمه جمعة تقص منه الجمعة وتعيينه عن ظهروه  
لانها اذا صحت من لا تلزمه فمن لا تلزمه اولي لان الاول اليها لا دام عليه والثاني ان  
بها للفتور وفرق بين من يودي ما عليه من الدين ومن يتبرع وهذا اولى ما قبل في هذا  
المقام وسافر اي سفاها ولو قصير لا يشترط احوال السفر وقدره في  
لاجمعة على مسافر لكن قال البيهقي الصحيح وفقه على ان نحوهم على ان تلزمه الجمعة  
السفر بعد يوم الا اذا التزمه فعلا في مقصده او طريقه او نضر بجمعة عن الرحمة  
وانما حرم قبل الزوال ان لم يدخل وقتها لانها نسوية الي البع وبذلك للموجب السعي  
لها على بعيد الدار قبل الزوال وقد ورد ان المسافر يوم الجمعة يدع عليه ملكان  
نقول ان الاتجاه اليه من معزوم وشرايط صحة فعلها اثارها لا يتقدم صحة الزمان  
كلام المنع على ثمة مضاف وهو الصفة ويلزم من صحة الاعتقاد هناك ذاتها وان  
كان لا يلزم من صحة من شخص الفقدان بها لما تقدم من انها تصح من الصبح الي الزوال  
وغير ذلك من امره وخفي والمسافر ولا تنتقد بهم فتقولا الحمد اي اللزوم لها انتقالها  
قيد